

السيوطي

إمام التفسير بالمأثور في القرن العاشر

د. وهبة الزحيلي

إن من أبسط وأولى الواجبات في مجال التحقيق والمعرفة أن نتعرف جهود علمائنا العظام ، وفاءً لهم ، وتقديراً لعطائهم وانتاجهم الثمر وبخاصة في عصرنا ، بما خلفوه من آثارهم ومصنفاتهم الكثيرة . ومن هؤلاء الشخصيات العلمية المتميزة، الغزيرة الانتاج والتصنيف ، الحافظ المجدد المجتهد عبد الرحمن ابن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الأسيوطي المصري الشافعي الملقب بجلال الدين ، والمكنى بأبي الفضل ، المولود عام ٨٤٩ هـ ، والمتوفى عام ٩١١ هـ ، وذلك بمناسبة مرور خمسمائة عام على وفاته .

كان العلامة السيوطي بحراً في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعنى والبيان والبدیع جمع آفاق هذه العلوم وأتقنها ، فصنف فيها وجدد ، وأفاد الكثير من علمه وفضله .

ويتجلى جهده العظيم في تفسير القرآن الكريم في كتابه الشهير « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » في ستة مجلدات - طبع دار الكتب العلمية في بيروت ، وله طبعة أخرى في ثمانية مجلدات . قال الامام السيوطي في كتابه « الاتقان في علوم القرآن » عن أصل هذا الكتاب : « وقد جمعت كتاباً مسنداً فيه تفاسير النبي ﷺ والصحابة ، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف . وقد تم والحمد لله في أربع مجلدات - أي مخطوطة ، وسميته ترجمان القرآن . ورأيت وأنا في أثناء تصنيفه النبي ﷺ في المنام في قصة طويلة تحتوي على بشارة حسنة » .

وقال في مقدمة تفسيره « الدر المنثور » : « فلما ألّفت كتاب ترجمان القرآن ، وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، وتم بحمد الله في مجلدات ،

★ استاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق .. وضع مجموعات من الموسوعات في علوم الفقه والاصول والتفسير ..

فكان ما أورده فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرّج منها وإردات ، رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله ، ورغبتهم في الاختصار على متون الأحاديث دون الاسناد وتطويله ، فلخصت منه هذا المختصر ، مقتصرأ فيه على متن الأثر، مصدراً بالجزو والتخريج الى كل كتاب معتبر ، وسميته « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » .

□ منهجه في التفسير :

يذكر الامام السيوطي الآية أو الآيتين في السور المدنية الطوال ، أو مجموعة من الآيات في السور المكية القصار ، ثم يفسر الكلمة أو الجملة بما هو مأثور عن النبي ﷺ - وهو قليل - من بيان المعنى ، أو بما هو منقول في كتب السنة النبوية عن الصحابة والتابعين ، وهو في ذلك يفيض افاضة شاملة لكل الروايات المحكية ، بتخريج ذلك في الصحاح والمسانيد والمصنفات والسنن والآثار . ففي تفسيره (٣٣/١ - ٣٦) لجملة « الحمد لله » في الفاتحة يذكر سبعة وثلاثين رواية متقاربة المعنى ، فالحمد : الشكر لله ، أو الثناء على الله ، وفيها بيان فضيلة الحمد الخ . وفي ٢٥٧/١ يفسر كلمة « حنيفاً » بثمان روايات منها : حنيفاً : حاجاً أو متبعباً أو مستقيماً أو مخلصاً ، وفيها ايضاً حديث « بعثت بالحنيفية السمحة » أو « أحب الدين الى الله : الحنيفية السمحة » دون بيان درجة صحة الحديث أو ضعفه . وفي ٦٢٢/٤ - ٦٢٣ يفسر جملة « ثاني عطفه » بثمان روايات ، منها أنه المعرض من العظمة ، أو لاوي رأسه ، أو لاوي عنقه ، أو المعرض عن الحق ، أو عن ذكر الله ، مع بيان من نزلت في شأنه (وهو النضر بن الحارث) . وفي ٥٦١/٦ يفسر جملة « والسماء ذات الرّجّع والأرض ذات الصدع » بثمان روايات ، الرجع : المطر بعد المطر ، والصدع : صدعها عن النبات ، أو صدع الأودية ، أو باذن الله عن الأموال والنبات . الخ . ولا يرجح رواية على أخرى ، ولا معنى على معنى آخر .

ويذكر في أوائل كل سورة ، أو في أثناء بيان بعض آياتها ، فضلها أو منزلتها وثواب تاليتها وقارئها ، كفضائل سورة البقرة وآل عمران ، وسورة الاخلاص والفلق والناس وغير ذلك ، ويبين صفة السورة ومكان نزولها ، فهي مكية أو مدنية أو تشتمل على كلتا الصفتين ، لوجود آيات منها مدنية وأخرى مكية مثل سورة البقرة مدنية الآية (٢٨١) وهي « واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله . » فنزلت في حجة الوداع ، وأورد في ٦٥٣/١ أنها آخر آية نزلت في القرآن على النبي ﷺ ، وكان بين نزولها وبين موت النبي ﷺ أحد وثمانون يوماً ، أو تسع ليال .

وأسلوبه : تاريخي محض ، يذكر كل رواية بأسانيدھا عن الصحابة أو التابعين ، ويسرد أسماء المخرّجين لها في الكتب الستة (للبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) أو مسند أحمد أو مسانيد الطبراني أو سنن البيهقي ، أو صحيح الحاكم وابن خزيمة وابن حبان ، أو مصنف ابن أبي شيبة ، أو الكتب المشتملة ، على الضعفاء أحياناً كتاريخ الخطيب ومسند الديلمي (الفردوس) وابن عساكر في

تاريخه ، والحلية لأبي نعيم ، ويعتمد كثيراً على ما أخرجه الطبري في تفسيره ، وسعيد بن منصور في سننه ، وابن المنذر .

ومنهجه : ايراد مختلف الروايات في التفسير بالماثور للكلمات أو الجمل ، ويقتصر على الماثور دون المعقول أو الرأي ، ولا يبين مدى صحة الرواية أو ضعفها في غالب الأحيان ، ملقياً عبء التبعة في الرواية على صاحبها ، فهو مجرد سرد ، أو حكاية روايات أو وصف المنقولات ، وترك الأمر للقارئ لياخذ بما شاء ، ويستحسن ما يريد ، ويرجح ما يختار ، فهو يحق أوسع وأشمل تفسير للآيات بالماثور ، كما أن رواية الحديث أو الأثر تعد أشمل وأكثر احاطة بأسماء المخرجين ، لكن بالرغم من كثرة الروايات لا يجد القارئ ضالته المنشودة بنحو حاسم :

مثلاً يصعب على القارئ اصدار الحكم على السيوطي بأنه سلفي الاعتقاد ، أو أشعري المذهب ، فقرأه في بيان المراد من الأحرف الهجائية المقطعة في أوائل السور ، مثل « ألم » (٥٣/١) وما بعدها في أوائل تفسير سورة البقرة لا يذكر ما يقنع أو ما هو راجح عند المفسرين ، وإنما ينقل عن ابن جرير وغيره عن ابن عباس : أن هذه الأحرف قسم أقسمه الله ، وهو من أسماء الله .

وفي (٧/٢ - ١٣) يقول عن الآيات المتشابهات : أخرج ابن المنذر عن سعيد ابن جبير قال : « المتشابهات » : آيات في القرآن يتشابهن على الناس إذا قرؤوهن . ومن أجل ذلك يضل من ضل ، فكل فرقة يقرؤون آية من القرآن يزعمون أنها لهم ، فمنها يتبع الحرورية (أي الخوارج) من المتشابه قول الله : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (المائدة : ٤٤) ثم يقرؤون معها : « ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ، (الأنعام : ١) فإذا رأوا الامام يحكم بغير الحق قالوا : قد كفر ، فمن كفر عدل بربه ، ومن عدل بربه فقد أشرك بربه ، فهؤلاء الأئمة مشركون .

ويقول في تفسير الكرسي في قوله تعالى : « وسع كرسيه السموات والأرض » (البقرة : ٢٥٥) في (٥٧٥/١) : يريد هو أعظم من السموات السبع والأرضين السبع ، وتلك رواية الطبراني عن ابن عباس . وفي تفسير آية « والسموات مطويات بيمينه » (الزمر : ٦٧) يقول في (٦٢٨/٥) ذاكراً حديث أبي هريرة عند البخاري ومسلم وغيرهما : يقبض السموات بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟ . وفي (٤٤/٢ و ٤٤٠) لم يفسر المراد بوصف المسيح بأنه كلمة الله في آية آل عمران (٤٥) والنساء (١٧١) واكتفى بإيراد حديث مطابق ظاهر القرآن بأن عيسى كلمة الله ألقاها إلى مريم .

ولا يذكر شيئاً في معنى آية « الرحمن على العرش استوى » (طه : ٥) (٥١٨/٤) ، كما لا يذكر شيئاً في تفسير آية « يد الله فوق أيديهم » (الفتح : ١٠) (٦٤/٦) وإنما يقول : أخرج عبد بن حميد عن الحكم بن الأعرج رضي الله عنه : « يد الله فوق أيديهم » قال : أن لا يفروا وكذلك في تفسير آية : « وجاء ربك والملك صفاً صفاً » (الفجر : ٢٢) قال في ٥٨٧/٦ أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله : « والملك صفاً صفاً »

قال : جاء أهل السموات ، كل سماء صفاً . وفي ١٩٦/٦ قال في آية : « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاکرام » (الرحمن : ٢٧) : أخرج ابن المنذر والبيهقي عن حميد بن هلال قال : قال رجل : يرحم الله رجلاً أتى على هذه الآية : « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاکرام » فسأل الله تعالى بذلك الوجه الكافي الكريم . ولفظ البيهقي : بذلك الوجه الباقي الجميل . واكتفى بتمهيد روايات أحاديث الكشف عن الساق ، منها ما أورده في (٣٩٧/٦) وما بعدها : أخرج ابن منده في الرد على الجهمية (فرقة من المشبهة) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يوم يكشف عن ساق » (القلم : ٤٢) قال : يكشف الله عز وجل عن ساقه .

وهكذا لا نجد السيوطي يأتي بما يشفي الغليل في تفسير آيات الصفات ، ولعله يكتفي بما ذكره في كتابه « الاتقان في علوم القرآن » حيث يعقد في (٦٤٩/١) وما بعدها فصلاً عن التشابه من آيات الصفات ، نحو (الرحمن على العرش استوى » (طه : ٥) « كل شيء هالك الا وجهه » (القصص : ٨٨٨) « ويبقى وجه ربك » (الرحمن : ٢٧) « ولتصنع على عيني » (طه : ٣٩) « يد الله فوق أيديهم » (الفتح : ١٠) « والسموات مطويات بيمينه » (الزمر : ٧٧) ثم يقول :

وجمهور أهل السنة - منهم السلف وأهل الحديث - على الايمان بها ، وتفويض معناها المراد منها الى الله تعالى ، ولا تُفسرُها ، مع تنزيها لها عن حقيقتها .

وهذه طائفة من أهل السنة : على أننا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى ، وهذا مذهب الخلف ، وكان امام الحرمين يذهب اليه ، ثم رجع عنه ، فقال في الرسالة النظامية : الذي نرتضيه ديناً ، وندين الله به عقداً ، اتباع سلف الأمة ، فانهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها .

وقال ابن الصلاح : على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها ، واياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتها ، واليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها .

واختار ابن برهان مذهب التأويل ، قال : ومنشأ الخلاف بين الفريقين : هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لم نعلم معناه ، أولا ، بل يعلمه الراسخون في العلم ؟

وتوسط ابن دقيق العيد فقال : اذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر ، أو بعيداً عنه توقفنا عنه ، وأما بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه ، قال : وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب ، قلنا به من غير توقيف ، كما في قوله تعالى : « يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله » (الزمر : ٥٦) فنحمله على حق الله وما يجب له :

□ موقع تفسير السيوطي في عالم البيان :

القرآن الكريم كتاب هداية وارشاد ، يهدي الى الحق ، ويبين للناس طريق الهداية والضلالة ، لانقاذ الناس من ظلمات الجهل الى نور المعرفة والعلم ، فتصلح دنياهم واخرتهم ، وتتحقق لهم السعادة الأبدية . لذا وصف الله تعالى القرآن بالبيان ، كما ايان ابو القاسم الراغب الأصفهاني في « مقدمة جامع التفاسير » فقال تعالى : « هذا بيان للناس » (آل عمران: ١٣٨) وقال : « يبين الله لكم ان تضلوا » (النساء: ١٧٦) وقال : « بلسان عربي مبين » (الشعراء: ١٩٥) وقال : « ولقد أنزلنا اليكم آيات مبينات » (النور: ١٣٤) وبالرغم من وجود بعض الاشكال والمتشابه فيه ونحوه من الرموز ، بالنسبة للناس العاديين غير المتخصصين ، فانه يظل بيانه ناصعاً ، لأن البيان بحسب أحوال المبيّن لهم ، ومنهم أهل العربية وغير العرب ، ومنهم المتضلع الراسخ في العلم ، ومنهم العامة وأوساط المعرفة والثقافة ، فيكون بيان القرآن كافياً لجماعة وهم الراسخون في العلم ، ولا يعد بياناً كافياً لغيرهم ، والناس أيضاً يتفاوتون في المعرفة بحسب درجاتهم العلمية وتخصصاتهم واختلاف أحوالهم ، فالبلغاء يدركون فصاحته ، والفقهاء أحكامه ، وعلماء الكلام (أو التوحيد) يدركون براهينه العقلية وأهل الآثار والتاريخ يغترفون الكثير من قصصه التي يجهلها غير المختصين ، والعالم نفسه بقدر ما يتعمق في العلم تتزايد معرفته بغوامض معانيه ، لذا قال النبي ﷺ في مسند أحمد وسنن أبي داود وابن ماجه : « نَضَرَ الله امرءاً سمع مقالتي ، فرعاها كما سمعها ، حتى يؤديها الى من لم يسمعها ، فربّ مُبْلَغٍ أو عى من سامع » .

والبيان أعم من التفسير ، فالأول شامل كل أنواع الكلام البيّن الفصيح ، والتفسير يختص بغوامض الكلمات والتراكيب والجمل ، والبيان فيه القطعي الذي لا يحتمل معنى آخر سواه ، والظني الذي يحتمل معنى آخر سوى المعنى المتبادر الى الذهن . فمجاله الظنيات وأنواع المجمل والمتشابه ونحوهما .

وتفسير السيوطي أحد أنواع التفاسير المختصة بالمأثور المنقول عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين . وقد ذكر الامام ابن تيمية رحمه الله في « مقدمة في أصول التفسير » أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن ، كما بيّن لهم ألفاظه ، فقلوه تعالى : « لتبيّن للناس ما نزل اليهم » (النحل : ٤٤) يتناول هذا وهذا . وكان الصحابة الكرام كعثمان وابن عباس وغيرهما اذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات ، لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً . ولا ابن عباس تفسير للقرآن ، وكان يلقب بحبر الأمة وترجمان القرآن ، ببركة دعاء النبي ﷺ بقوله : « اللهم فقّه في الدين ، وعلمه التأويل » . ونقل الصحابة علوم القرآن لمن بعدهم من التابعين ، ونقل هؤلاء تلك العلوم بدورهم الى من بعدهم . فتكوّن من حصيلته تلك النقول أصل التفسير أو ما سمي بعدئذ التفسير بالمأثور ، الذي كان امام المفسرين ابن جرير الطبري أول من صنف فيه تفسيره الشهير بـ « جامع البيان في تفسير القرآن » .

كتاب السيوطي في مجال التفسير والتأويل:

ان علم التفسير : علم يبحث عن معنى نظم القرآن المؤدي الى معرفة الأحكام الشرعية بحسب الطائفة البشرية ، وعلى وفق ما تقتضيه الأصول الشرعية والقواعد العربية ، وهو قسمان : تفسير وتأويل ، وأكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ ، والتأويل في المعاني ، كتأويل الرؤيا ، كما ذكر الراغب الأصفهاني في مقدمة جامع التفاسير (١) .

١ - التفسير :

هو ما لا يدرك الا بالنقل والرواية ، كاسباب النزول ، وهو مقصود على السماع ، فما بُيِّن في الكتاب والسنة يسمى تفسيراً ، وليس لأحد أن يتعرض له باجتهاد ولا غيره ؛ لأنه من باب الرواية ، فهو قطع وشهادة على أن الله تعالى عنى بهذا اللفظ هذا المعنى ، وأحسن طرق التفسير كما ذكر العلماء كابن تيمية في أصول التفسير ، وغيره : أن يفسر القرآن بالقرآن ، فان لم يوجد فبالسنة النبوية ، فانها شارحة للقرآن وموضحة له ، بل قال الامام الشافعي رحمه الله : كل ما حكم به رسول الله ﷺ ، فهو مما فهمه من القرآن ، قال الله تعالى : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق ، لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين خصيماً » (النساء : ١٠٥) وقال تعالى : « وأنزلنا اليك الذِّكْرَ لتبين للناس ما نزل اليهم ، ولعلمهم يتفكرون » (النحل : ٤٤) . وقال النبي ﷺ فيما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه : « ألا اني أوتيت القرآن ومثله معه » .

واذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة ، رجعنا في ذلك الى أقوال الصحابة ، فانهم أدركوا بذلك ، لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اقتصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح ، لا سيما علماءهم وكبرائهم ، كالخلفاء الراشدين وعبدالله بن مسعود ، والحبر البحر عبدالله بن عباس ابن عم النبي ﷺ وترجمان القرآن ، كما تقدم . وأعلم الناس بالتفسير أهل مكة : لأنهم أصحاب ابن عباس ، كمجاهد وعطاء وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم .

واذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا عند الصحابة ، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك الى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر ، فانه آية في التفسير ، وكسعيد بن جبر ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، ومسروق بن الأجدع ، وسعيد بن المسيب ، وأبي العالية ، والريبع بن أنس ، وقتادة ، والضحاك بن مزاحم ، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم . وقد أبان السيوطي في كتابه « الاتقان في علوم القرآن » (١١٩٧/٢ وما بعدها) طريق التفسير بالماثور على النحو السابق .

٢ - التأويل :

بيان المعاني بطريق الاجتهاد والاستنباط بالرأي المقبول شرعاً ، المتفق مع أصول الشريعة ومقاصدها العامة وروح التشريع . ويكون بترجيح أحد الاحتمالات بالدليل بلا

قطع ولا شهادة على أنه مراد الله تعالى ، ويعرف بأنه ما استنبطه العلماء العاملون بمعاني الخطاب الالهي ، فهو من باب الدراية لا الرواية ، ولذا اشترط في التأويل أن يكون المفسر : عالماً في اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبدیع وعلم القراءات وأسباب النزول ، والقصص القرآنية ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ ، وأصول الدين ، وأصول الفقه والسنة النبوية ، ومسائل الاجماع والقياس وأركانه وشرائطه .

والتفسير بالرواية : هو التفسير بالمأثور وهو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة ، بياناً لمراد الله تعالى من كتابه . والتفسير بالدراية : هو التفسير بالرأي . وتفسير السيوطي هذا تفسير بالمأثور كما تبين لدينا ، وقد ألفت فيه تفاسير كثيرة جمعت من أقوال الصحابة والتابعين ومن أشهرها وأولها تفسير ابن جرير الطبري ، ومن أحسنها تفسير بقيّ بن مخلّد ، قال ابن حزم : أقطع أنه لم يؤلف في الاسلام مثل تفسيره لا تفسير ابن جرير ولا غيره . وقال السيوطي في الاتقان (١٢٠٣/٢) : وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة ، وأسلم من البلاغة ، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجهه : لكان أحسن ، فانه كثيراً ما ينقل من تفسير ابن جرير الطبري .

والتأويل أو التفسير بالرأي نوعان : محمود ومذموم ، والمذموم : هو تفسير القرآن بمجرد الرأي المحض من غير دليل شرعي ، وهو حرام ، لما أخرجه الطبري عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » لكنه ضعيف . وفي حديث ضعيف آخر أخرجه الترمذي : « من قال في القرآن برأيه ، فأصاب ، فقد أخطأ » .

ومن التأويل المستكره : تخصيص لفظ عام ببعض مشتملاته من غير حجة ولا برهان مثل قوله تعالى : « وإن تظاهرا عليه ، فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين » (التحريم : ٤) حملة بعض الناس على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقط . ومثل قول من زعم أن الحيوانات كلها مكلفة ، محتجاً بقوله تعالى : « وإن من أمة إلا خلا فيها نذير » (فاطر : ٣٤) وقوله تعالى : « وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم » (الأنعام : ٣٨) فدلّ بقوله : « إلا أمم » أمثالكم « أنهم مكلفون كما نحن مكلفون . ونحو تأويل قوله تعالى : « يوم يكشف عن ساق » (القلم : ٤٢) بالاعتماد على حديث مزور أو موضوع ، قائلاً : عنى به الجارحة ، وكالاستعانة باستعارات واشتقاقات بعيدة ، كما قال بعض الناس في البقر : « انه انسان يبقر عن أسرار الهرم » وفي الهدد : « انه انسان موصوف بجودة البحث والتنقير » .

أما التأويل العلمي أو التفسير بالرأي الم محمود : فهو توضيح معاني القرآن الكريم بالاعتماد على قوانين اللغة العربية وقواعد الشريعة الاسلامية ، كما بينا سابقاً في شروطه ، فيصبح مقبولا لاعتماده على أسس صحيحة وقواعد وأصول ثابتة شرعاً . وقد نقل السيوطي عن الزركشي في البرهان خلاصة هذه الضوابط ، وهي أربعة ذكرها في كتابه « الاتقان في علوم القرآن ١٢٤/٢ » :

١ - النقل عن الرسول ﷺ نقلاً صحيحاً .

٢ - الأخذ بقول الصحابي .

٣ - الأخذ بمطلق اللغة ومراعاة الاصطلاحات الشرعية .

٤ - الأخذ بمقتضى الكلام المتبادر الذي يدل عليه قانون الشرع ، وهذا النوع هو الذي دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس رضي الله عنه في قوله : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل » .

والخلاصة : ان التفسير بالرأي المقبول شرعاً إعمال للعقل والفكر الذي أمر به الله تعالى في آيات كثيرة منها : « ولو ردّوه الى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (النساء : ٨٣) ومنها : « أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفالها » (محمد : ٢٤) ومنها : « كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب » (سورة ص : ٢٩) وهو داخل فيما يجوز للنبي ﷺ من الاجتهاد فيما لم يوح اليه فيه . وهو رأي ابن تيمية والشوكاني وغيرهما .

وبالرغم من أن الامام السيوطي أقر التفسير بالرأي المحمود ، فإنه التزم في تفسيره منهج التفسير بالمأثور ، فكان يحق مرجعاً غنياً بما جاء فيه روايات كثيرة في مجال تفسير مفردات الألفاظ . أما التأويل الذي يستعمل أكثره في الجمل كما أبان الراغب الأصفهاني فيحتاج الى التفسير بالدراية أو بالرأي العلمي الموضوعي المقبول شرعاً ، وهو ما لا يعرض فيه شيء من التأويلات البشعة السابق ذكرها ، نحو قوله تعالى : « لا تدركه الأبصار » (الأنعام : ١٠٣) هل هو من بصر العين أو من بصر القلب ؟ .

والحق أن الاحتياط والورع والالتزام يقتضي الأخذ بالتفسير المأثور الثابت نقله ، وهو قليل . قال ابن تيمية في « مقدمة في أصول التفسير » ص ٥٨ وما بعدها : ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي الملاحم ، ولهذا قال الامام أحمد : « ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير ، والملاحم ، والمغازي » ويروي « ليس لها أصل » أي إسناد ؛ لأن الغالب عليها المراسيل (الأخبار التي رواها التابعون من غير سند متصل) مثل ما يذكره عروة بن الزبير ، والشعبي ، والزهري ، وموسى بن مسلم ، والواقدي ، ونحوهم من كتاب المغازي .

والأكثر في التفاسير المتداولة : هو التفسير بالرأي المقبول شرعاً القائم على الاجتهاد بضوابطه وشروطه المعتبرة .

□ موازنة بين امامين في التفسير بالمأثور : الطبري والسيوطي :

جاء بعد التابعين شيخ المفسرين وإمامهم المجتهد المطلق أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) صاحب التاريخ المعروف وصنف تفسيره المشهور « جامع البيان في تفسير القرآن » جامعاً بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي المقبول ، جمع وجوه البيان ،

وأقوال العلماء ، وآراء المجتهدين ، واجتهاد الصحابة والتابعين ، في المأثور والمعقول ، والرأي المتزن والمعقول السليم ، ووازن بين الآراء المختلفة ، ورجح أقربها الى الحق أو الى مفهوم اللغة التي نزل بها القرآن وكلام العرب . ورأى الطبري أن التفسير مقدمة للتأويل ، وهذا كلام سديد ومنطق صحيح ، وقال في مقدمة كتابه المذكور : (ص ٣) : « اللهم فوفقنا لاصابة صواب القول في محكم القرآن ومتشابهه ، وحلاله وحرامه ، وعامه وخاصه ، ومجمله ومفسره ، وناسخه ومنسوخه ، وظاهره وباطنه ، وتأويل آيه ، وتفسير مشكله » . وبعد أن أورد الطبري في (٢٧/١) بعض الأخبار التي وردت بالنهي عن القول في تأويل القرآن بالرأي ، قال : وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا من أن ما كان من تأويل أي القرآن الذي لا يدرك علمه الا بنص بيان رسول الله ﷺ ، أو بنصبه الدلالة عليه ، فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه . بل القائل في ذلك برأيه ، وأن أصاب الحق فيه ، فمخطئ فيما كان من فعله بقيله فيه برأيه ؛ لأن أصابته ليست اصابة موقن أو محق ، وإنما هو اصابة خارص وظان ، والقائل في دين الله بالظن قائل على الله ما لم يعلم .

ثم أورد الطبري الأخبار التي تحض على العلم بتفسير القرآن ، ثم قال في المواعظ والتبيان بقوله جل ذكره : « ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون » قرآنًا عربياً غير ذي عوج ، لعلمهم يتقون (الزمر : ٢٧ - ٢٨) وما أشبه ذلك من أي القرآن التي أمر الله عباده ، وحشهم فيها على الاعتبار بأمثال أي القرآن ، والاتعاظ بمواعظه ، ما يدل على أن عليهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من آيه ؛ لأنه محال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال ولا يعقل تأويله : اعتبر بما لا فهم لك به ، ولا معرفة من القيل والبيان ، الا معنى الأمر بأن يفهمه ويفقهه ، ثم يتدبره ويعتبر به ، فاما قبل ذلك ، فمستحيل أمره بتدبره ، وهو بمعناه جاهل .

وسار المفسرون من بعد الطبري على الجمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول ، واستقر ذلك منهجاً عاماً في التفاسير القديمة والمعاصرة ، وامتألت كلها بتأويلات سائفة شرعاً ، غير مذمومة عقلاً وفهماً . وأيد النيسابوري في كتابه « تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان » منهج الطبري ، وهو مطبوع بهامش تفسير الطبري ويتضح ذلك فيما ذكره في ٤٩/١ في مبحث « بيان النهي عن تفسير القرآن الا بما سمعه ، فان الصحابة رضي الله عنهم قد فسروا القرآن ، واختلفوا في تفسيره على وجوه ، وليس كل ما قالوه سمعوه . كيف وقد دعا النبي ﷺ لابن عباس : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » فان كان التأويل مسموعاً كالتنزيل ، فما فائدة تخصصه بذلك ؟ وإنما النهي يحمل على وجهين :

أحدهما - أن يكون له في الشيء رأي . واليه ميل من طبعه وهواه ، فيتأول القرآن على وفق هواه ، ليجتج على تصحيح غرضه . . . الخ .

الثاني - أن يتسارع الى تفسير القرآن بظاهر العربية ، من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغريب القرآن ، وما فيه من الألفاظ المبهمة والاختصار والحذف

والاضمار ، والتقديم والتأخير ، فالنقل والسماع لا بد منهما في ظاهر التفسير أولاً ليتقي بهما مواضع الغلط ، ثم بعد ذلك يتسع للتفهم والاستنباط .

وطبق الطبري منهجه في الجمع بين المأثور والمعقول في تصديده لتفسير معاني الآيات القرآنية ، فمثلاً جاء في ٤٨/١ : القول في تأويل قول تعالى « العالمين » في سورة الفاتحة ، قال أبو جعفر : والعالمون جمع عالم ، والعالم جمع لا واحد له من لفظه ، كالأنام والرهط والجيش .. والعالم : اسم لأصناف الأمم ، وكل صنف منهم عالم .. فالانس عالم ، وكل أهل زمان منهم عالم ذلك الزمان ، والجن عالم ، وكذلك سائر أجناس الخلق ، كل جنس منها عالم زمانه .. وهذا القول الذي قلناه قول ابن عباس وسعيد بن جبير ، وهو معنى قول عامة المفسرين . ثم ذكر أقوالهم .

أما السيوطي فاقصر على إيراد الآثار المختلفة ، دون تعرض لشيء من التأويل ، فكان في ذلك أقل مستوى تفسير الطبري ومنهجه الذي سار عليه جميع المفسرين ، ففي تفسيره « العالمين » في المثال السابق أورد عشر روايات عن ابن عباس وسعيد بن جبير وجابر بن عبد الله ومجاهد وغيرهم ، مفسرين العالمين بقولهم : « الجن والانس » .

ويظهر من ذلك أن هناك اتفاقاً بين الطبري والسيوطي في التفسير بالمأثور ويزيد الطبري عن السيوطي أنه ضم إلى ذلك التفسير بالمعقول . ويتضح الفرق بينهما في مثال آخر في تفسير قوله تعالى : « من يَهْدِ الله فهو المهتد ، ومن يضل فلن تجد له ولياً مرشداً » (الكهف : ١٧) وهو مما قد يوهم أن الانسان مسير لا مخير ، فلا نجد السيوطي في موقع تفسير هذه الآية (٣٩١/٤) يأتي بشيء فيها ، لعدم وجود الآثار في ذلك ، بينما الطبري في (١٤١/١٥) يقول في تفسيرها :

يقول الله عز وجل : من يوفقه الله للاهتداء بآياته وحججه إلى الحق التي جعلها أدلة عليه ، فهو المهتدي ، يقول : فهو الذي قد أصاب سبيل الحق ، ومن يضل يقول : ومن أضله الله عن آياته وأدلته ، فلم يوفقه للاستدلال بها على سبيل الرشاد ، فلن تجد له ولياً مرشداً ، يقول : فلن تجد له يا محمد خليلاً وحليفاً يرشده لأصابتها ؛ لأن التوفيق والخذلان بيد الله ، يوفق من يشاء من عباده ، ويخذل من يريد ، يقول : فلا يحزنك إدبار من أدبر عنك من قومك وتكذيبهم إياك ، فاني لو شئت هديتهم ، ويبيد الهداية والضلال .

مما سبق يتبين أن الله قادر على خلق الهداية والضلال في كل انسان ، لكنه سبحانه ترك الخيار للناس في اختيار الايمان أو الكفر ، بمقتضى عقولهم ، واسترشادهم بهدي الله في كتبه السماوية وعلى أيدي أنبيائه ، فمن قصّر وأهمل البحث لمعرفة طريق الحق والايمان ، فهو المؤاخذ على ضلاله ، ويتركه الله في غيه وانحرافه . ومن بحث وتوصل إلى طريق الايمان والحق ، زاده الله هدى بتوفيقه في الكشف عن منارات أخرى للهداية أتم وأشمل ، وأدق وأحكم ، للاستمرار أو للثبات على منهج الحق ، فاستحق هذا التأييد والمعون ، بعد اختياره أصل الهداية ، وأما الأول فلم يستحق التوفيق (أي الهداية) في الآية

المذكورة ، فكان عاصياً كافراً ؛ لأنه لم يختبر بنفسه أصل الهداية أو الدلالة على وجود الله ووحديته والايمان بما أنزل الله في كتبه • ومن المعلوم أن الهداية في القرآن نوعان : هداية عامة وهداية خاصة ، والأولى هي الدلالة ، وتشمل هداية الحواس والعقل والدين • والثانية هي الاعانة والتوفيق للسير في طريق الخير والنجاة مع الدلالة •

والخلاصة : ان السيوطي يعد بحق امام المائة العاشرة ، بل والتاسعة وما بعد ذلك في التفسير بالمأثور ، فقد وفّى الموضوع حقه ، وكان تفسيره شاملاً محيطاً بجميع الروايات الواردة • كما أن تفسيره يعد مجالاً رحباً لتخريج شامل وافٍ للأحاديث النبوية والآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين في قضايا دينية كثيرة •

ولكن ينقص كل ذلك التصحيح والتضعيف فيما لم نجد فيه رواية في الكتب الصحيحة ، كما أن العزو الى كتب السنة وتخريج ما جاء فيها يحتاج أيضاً لتوثيق وتدقيق • ولا يطمئن الباحث أحياناً الى هذا الحشد من تعداد أسماء المخرجين الا بعد الرجوع للمصادر الأصلية التي ورد فيها الحديث والأثر ، وهذا يساعدنا على تنقية مصادرنا من الروايات الموضوعة أو الضعيفة أو الاسرائيليات والأخبار غير الموثوقة أو غير المعتمدة على نقل ثابت صحيح •

★ ★ ★